إضاءات نشرة توعوية يصدرها
معهد الدراسات المصرفية
دولة الكويت - مايو 2017
السلسلة التاسعة- العدد 5

إضاءات

هيئة أسواق المال
CAPITAL MARKETS AUTHORITY

محاور العدد:

- نبذة عن هيئة أسواق المال
- أهداف هيئة أسواق المال
- أعمال هيئة أسواق المال
- الخدمات الإلكترونية للهيئة
- الخدمات التوعوية للهيئة
- دور الهيئة في خصخصة سوق الكويت للأوراق المالية
- نبذة عن سوق الكويت للأوراق المالية
- أنشطة الأوراق المالية وتعريفاتها
- أدوات الاستثمار المتداولة

تأسست هيئة أسواق المال الكويتية وفقاً للقانون رقم (7) لسنة 2010، الصادر في فبراير 2010، والذي تم تعديل بعض أحكامه بالقانون رقم (108) لسنة 2014 الصادر في يوليو 2014، والقانون رقم (22) لسنة 2015 الصادر في مايو 2015. وبموجب قانون إنشاء الهيئة ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما، تقوم الهيئة بتنظيم ومراقبة أنشطة الأوراق المالية وتنمية أسواق المال وتنويع وتطوير أدواتها الاستثمارية وحماية المتعاملين في نشاط الأوراق المالية وتطبيق سياسة الإفصاح الكامل بما يحقق مبدأ الشفافية والعدالة وتوعية الجمهور بالمنافع والمخاطر والالتزامات المرتبطة بالاستثمار بالأوراق المالية.

هيئة أسواق المال
Capital Markets Authority
State Of Kuwait دولة الكويت

نبذة عن هيئة أسواق المال

• تعمل هيئة أسواق المال منذ تأسيسها على تنظيم نشاط الأوراق المالية في دولة الكويت، تحدوها رؤية مستقبلية للارتقاء بهذا النشاط والوصول به لأقصى درجات الكفاءة والشفافية الممكنة.

• يتولى إدارة الهيئة مجلس يسمى مجلس مفوضي هيئة أسواق المال، يتكون من خمسة أعضاء متفرغين من ذوي الخبرة والاختصاص يصدر مرسوم بتسميتهم، وذلك بناء على ترشيح الوزير المختص، ويحدد المرسوم من بين الأعضاء رئيساً ونائباً للرئيس.

• يعمل لدى الهيئة ما يزيد عن مائتين وخمسين موظفاً من ذوي الخبرة والكفاءة اللازمتين في مختلف التخصصات والمجالات لأعمال الهيئة.

• يخضع لرقابة الهيئة الأشخاص المرخص لهم بنشاط الأوراق المالية، وبما يشمل الشركات المدرجة وغير المدرجة. كما تخضع الشركات المدرجة الأخرى للرقابة من الهيئة في بعض المسائل التي تتعلق باختصاص الهيئة طبقاً للقانون رقم (7) لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.

• تتكامل جهود الهيئة مع الهيئات الرقابية والإشرافية الأخرى كبنك الكويت المركزي ووزارة التجارة والصناعة من خلال إبرام مذكرات تفاهم معها بهدف تنسيق وتنظيم الأعمال المتشابكة.

• تسعى الهيئة إلى بناء وتنمية العلاقات مع هيئات

أسواق المال في الدول الأخرى، وذلك بهدف الاطلاع على تجاربها، وتبادل الخبرات، وتدريب الموارد البشرية، وتعزيز مقومات التعاون المتبادل والمشترك.

أهداف هيئة أسواق المال

• تنظيم نشاط الأوراق المالية بما يتسم بالعدالة والتنافسية والشفافية.

• تنمية أسواق المال وتنويع وتطوير أدواتها الاستثمارية، مع السعي للتوافق مع أفضل الممارسات العالمية.

• توفير حماية المتعاملين في نشاط الأوراق المالية.

• تقليل الأخطار النمطية المتوقع حدوثها في نشاط الأوراق المالية.

• تطبيق سياسة الإفصاح الكامل بما يحقق العدالة والشفافية ويمنع تعارض المصالح واستغلال المعلومات الداخلية.

• العمل على ضمان الالتزام بالقوانين واللوائح ذات العلاقة بنشاط الأوراق المالية.

• توعية الجمهور بنشاط الأوراق المالية والمنافع والمخاطر والالتزامات المرتبطة بالاستثمار في الأوراق المالية وتشجيع تنميته.

أعمال هيئة أسواق المال

تعمل الهيئة بشكل رئيسي على تنظيم نشاط الأوراق المالية، وذلك وفقاً لما ورد في القانون رقم (7) لسنة 2010 والقوانين المعدلة له، حيث تضطلع الهيئة للقيام بالعديد من المهام نذكر منها:

• إصدار وتجديد التراخيص لأنشطة الأوراق المالية.

• تنظيم ومراقبة التداولات في الأوراق المالية.

• دراسة ومتابعة طلبات زيادة وخفض رؤوس أموال الشركات.

• التنظيم والإشراف على عمليات الاندماج والاستحواذ.

• توعية الأشخاص المرخص لهم والجهات الخاضعين لرقابة الهيئة والمستثمرين بالجوانب المختلفة لأنشطة الأوراق المالية، وكذلك بحقوقهم والتزاماتهم طبقا لقانون الهيئة ولائحتها التنفيذية وتعديلاتهما.

• توعية كافة الفئات المجتمعية بالمفاهيم الأساسية للاستثمار وغيرها من المواضيع ذات الصلة بأنشطة الأوراق المالية.

• تنمية أسواق المال والارتقاء بها وتطوير آلياتها والحد من المخاطر المترتبة عليها.

• إدارة أنظمة الاستثمار الجماعي لضمان سيرها وفق المعايير والأنظمة المتبعة.

• متابعة عمليات الإفصاح للوصول إلى أعلى درجات الشفافية الممكنة.

• تطبيق قواعد حوكمة الشركات.

• تلقي الشكاوي والتظلمات ودراستها والتحقق منها والحكم بشأنها.

• تسوية المنازعات المتعلقة بأسواق المال والتحكيم بشأنها.

الخدمات الإلكترونية للهيئة

في 15 من يونيو 2016، أطلقت هيئة أسواق المال بوابة الهيئة الإلكترونية عبر موقعها الإلكتروني الرسمي www.cma.gov.kw، والتي تعرض من خلالها خدماتها للجهات المشمولة برقابتها لإجراء معاملاتها دون الحاجة إلى مراجعة الهيئة شخصياً، هادفة إلى تبسيط إجراءات التعامل مع الهيئة وتسهيل تعاملات تلك الجهات لتعزيز ورفع كفاءة العمل في بيئة إلكترونية، وذلك إنفاذاً لرؤية الهيئة بشأن ميكنة الأعمال.

هذا، وقد تم تصميم بوابة الهيئة الإلكترونية باستخدام أحدث التقنيات وفقاً للمعايير العالمية، حيث تتيح لمستخدميها إمكانية تقديم طلبات نماذج الأعمال الخاصة بهيئة أسواق المال إلكترونياً عن طريق شبكة الإنترنت ومتابعة الإجراءات التي تتم بشأن تلك النماذج.

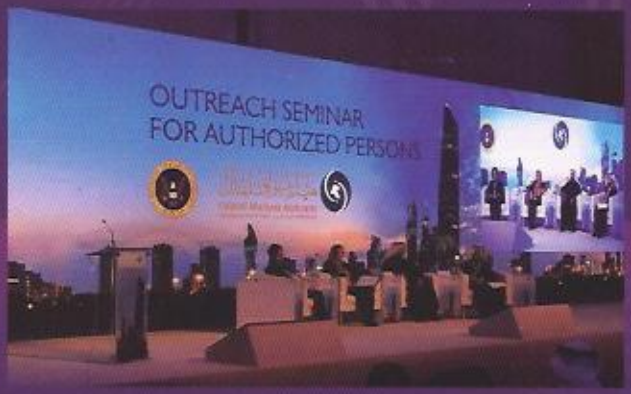

وقد أعلنت الهيئة وقت تدشين خدماتها الإلكترونية عبر تلك البوابة أن تنفيذ الخدمة سيتم على مراحل تتمثل في تقديم نماذج متابعة قواعد حوكمة الشركات، تتبعها نماذج طلبات الترخيص والتسجيل، ثم الإفصاحات إلى أن يتم ميكنة جميع الخدمات المقدمة إلى الجهات المشمولة برقابة الهيئة.

كما أطلقت الهيئة مؤخراً تطبيقها للهواتف الذكية والذي يمثل قناة تواصل سريعة مع المعنيين بنشاطها، حيث يتيح هذا التطبيق الاطلاع على قانون الهيئة ولائحته التنفيذية ومتابعة أحدث قراراتها وإعلاناتها وتعليماتها وبياناتها الصحفية، كما يوفر خاصية المشاركة المباشرة في بياناته عبر البريد الإلكتروني أو أية وسيلة أخرى من وسائط التواصل الاجتماعي، إضافة إلى إمكانية إضافة علامات مرجعية لصفحات المحتوى.

الخدمات التوعوية للهيئة

تَولي هيئة أسواق المال الجانب التوعوي أهمية خاصة لا تقل بحالٍ من الأحوال عن أهمية الجوانب التشريعية والتنظيمية انطلاقا من قناعتها التامة بأن التطبيق السليم للتشريعات النافذة إنما ينطلق من معرفة دقيقة وإدراك تام لها، كما أن المستهدفات التوعوية

المنشودة للهيئة تتخطى الأشخاص المرخص لهم والمستثمرين الأفراد لتستهدف شرائح مجتمعية مختلفة لاسيما في القطاع التعليمي والتربوي بمراحله المختلفة، وتتعدد الفعاليات والبرامج التوعوية للهيئة والتي تضمنها موقعها الإلكتروني من حملات توعوية شاملة إلى إصدارات توعوية مختلفة من كتيبات توعوية وتقارير مختلفة إلى برامج تدريبية ولقاءات وورش عمل وإعلانات توعوية مختلفة تلفزيونية وإذاعية وصحفية، إضافة إلى رسائل توعوية عبر وسائط التواصل الاجتماعي وعبر خدمة النصوص الهاتفية القصيرة «SMS»، إضافة إلى تنظيم منتديات دولية سنوية.

دور الهيئة في خصخصة سوق الكويت للأوراق المالية

في عام 2010 صدر القانون رقم 2010/7 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية والذي نص على خصخصة سوق الكويت للأوراق المالية. وفي مايو 2015، صدر القانون رقم 2015/22 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 2010/7، وقد شملت التعديلات نص المادة (156) - (لتدخل حيز التنفيذ في نوفمبر 2015) التي تمنح الهيئة حق تفويض شركة البورصة في إدارة سوق الكويت للأوراق المالية خلال المرحلة الانتقالية حتى الانتهاء من إجراءات تخصيص أسهم شركة البورصة على النحو المنصوص عليه في المادة (33) من القانون.

وبالتالي، يمثل تأسيس شركة بورصة الكويت للأوراق المالية في أبريل 2014 خطوة أولى نحو خصخصة سوق الكويت للأوراق المالية.

نبذة عن سوق الكويت للأوراق المالية

عرف المستثمرون الكويتيون التداول في الأسهم مع إنشاء بنك الكويت الوطني في عام 1952 كأول شركة مساهمة كويتية. وفي العقود التالية، أصدرت حكومة الكويت عددًا من القوانين والقواعد لتنظيم أنشطة تداول الأوراق المالية، والتي بلغت ذروتها في شهر أغسطس عام 1983 مع صدور المرسوم الأميري بإنشاء سوق الكويت للأوراق المالية، والذي كُلّف بمهام تنظيم أنشطة التداول ووضع ضوابط لها، وقد واصل السوق القيام بهذه المهام حتى موعد نقل مسؤولياته التنظيمية لهيئة أسواق المال، التي أنشئت بموجب القانون الجديد الذي تم التوقيع عليه من قِبل أمير البلاد، ودخل حيّز التنفيذ في 28 فبراير 2010.

وقد كانت دولة الكويت على الدوام رائدة بين الدول العربية على صعيد أنشطة الأوراق المالية كما يلي:

- في نوفمبر 1995، طبقت البورصة أول نظام للتداول الإلكتروني.
- في أكتوبر عام 1998، تمّ إدخال السوق الآجل.
- في أغسطس عام 2003، تمّ إدخال سوق البيوع المستقبلية.
- في عام 2003، تم تحديث نظام التداول الإلكتروني، كما تم افتتاح قاعة تداول للسيدات.
- في مارس عام 2005، تمّ تطبيق سوق الخيارات.

هذا، وبناءً على قرار مجلس مفوضي هيئة أسواق المال رقم 2013/37 الصادر بتاريخ 2013/11/20 ونفاذًا للقانون رقم 2010/7، تأسست شركة بورصة الكويت في شهر أبريل من عام 2014، لتحل محل سوق الكويت للأوراق المالية لتفعيل دور القطاع الخاص لخلق سوق تنافسية على الصعيد الإقليمي، ومواكبة المعايير المتبعة في الأسواق. ولتحقيق هذه الأهداف مجتمعة، قامت شركة بورصة الكويت بوضع خطة استراتيجية لتنمية سوق المال الكويتي عبر بناء قاعدة جذابة لمصدري الأوراق المالية، وتوسعة قاعدة المستثمرين، وزيادة عمق واتساع المنتجات، ورفع مستوى البنية التحتية للبورصة وبيئة الأعمال لتتوافق مع المعايير العالمية. واعتبارًا من يوم 25 ابريل 2016 تعتبر شركة بورصة الكويت المشغّل الرسمي لسوق الكويت للأوراق المالية.

أنشطة الأوراق المالية وتعريفاتها

تدخل الأنشطة التالية ضمن أنشطة الأوراق المالية:

• بورصة أوراق مالية - السوق المخصص للتوفيق بين عروض البيع وطلبات الشراء في الأوراق المالية.

• وكالة مقاصة – الجهة التي تقوم بالتقاص وتسوية تداولات الأوراق المالية وعملية الإيداع المركزي للأوراق المالية، والخدمات الأخرى المتعلقة بذلك.

• مدير محفظة الاستثمار - الشخص الذي توكل إليه مهمة إدارة المحافظ الاستثمارية بالنيابة عن العملاء أو لصالح العملاء أو لصالح الشركة التي يعمل بها.

• نظام استثمار جماعي - كيان يقوم بمزاولة أنشطة إدارة الكيانات التي تعمل في مجال توظيف أموال المستثمرين فيها بمختلف أدوات الاستثمار.

• مستشار استثمار - شخص اعتباري يقوم بتقديم الاستشارات الاستثمارية المتعلقة بالأوراق المالية مقابل عمولة.

• وكيل اكتتاب - الشخص الذي يعرض أو يبيع أوراقاً مالية لصالح مصدرها أو حليفه، أو يحصل على أوراق مالية من المصدر أو حليفه بغرض إعادة تسويق أو إدارة عملية إصدار الأوراق المالية.

• أمين حفظ - شخص اعتباري مرخص له من هيئة أسواق المال لمزاولة حفظ أموال العملاء وأصولهم، بما في ذلك تلك المكونة لأنظمة الاستثمار الجماعي، وفقاً لأحكام القانون واللائحة التنفيذية لقانون الهيئة.

• صانع السوق - الشخص الذي يعمل على توفير قوى العرض والطلب على ورقة مالية أو أكثر طبقاً للضوابط التي تضعها هيئة أسواق المال.

• وسيط أوراق مالية مسجل في بورصة الأوراق المالية - وهو شخص اعتباري يزاول أعمال شراء وبيع الأوراق المالية لحساب الغير مقابل عمولة.

• وسيط أوراق مالية غير مسجل في بورصة الأوراق المالية.

• مراقب استثمار - شخص اعتباري مرخص له بمزاولة نشاط المراقبة والإشراف على أنظمة الاستثمار الجماعي.

• وكالة تصنيف ائتماني - شخص اعتباري مرخص له بمزاولة نشاط التصنيف الائتماني، أو نشاط تصنيف معلومات الائتمان.

• تقويم الأصول - تحديد قيمة الأصول وحصص الشركات في حالات التأسيس، زيادة رأس المال، الاندماج والاستحواذ، وغيرها من الحالات المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية لقانون الهيئة.

• أي أنشطة أخرى تحددها هيئة أسواق المال.

أدوات الاستثمار المتداولة

عرف السوق المالي الكويتي نوعين أساسيين من الأوراق المالية تم النص عليها في قانون الشركات التجارية رقم (15) لسنة 1960 الملغي بالقانون رقم 25 لسنة 2012 وتعديلاته والملغي بالقانون رقم 1 لسنة 2016 وهما الأسهم والسندات. وانطلاقا من تنويع أدوات الاستثمار المتداولة في السوق فقد صدر المرسوم الأميري رقم (31) لسنة 1990 والخاص بتداول الأوراق المالية وإنشاء صناديق الاستثمار، حيث سمح ذلك القانون بالتعامل في الأسهم الكويتية من خلال شهادات الاستثمار التي تطرحها الصناديق الاستثمارية المسجلة في السوق.

المصادر:

- الموقع الإلكتروني لهيئة أسواق المال https://www.cma.gov.kw
- مكتب العلاقات العامة والإعلام – هيئة أسواق المال
- الموقع الإلكتروني لشركة بورصة الكويت www.boursakuwait.com

معهد الدراسات المصرفية
INSTITUTE OF BANKING STUDIES

ص.ب: 1080 الصفاة – 13011 الكويت
P.O.Box 1080 Safat 13011 Kuwait
تلفون: 22901100 965+ – فاكس: 22466430 965+
البريد الإلكتروني: cs@kibs.edu.kw – www.kibs.edu.kw